اقتصاد

إيران وسورية: خط ائتمان لإسعاف النظام

إسطنبول ـ **عدنان عبد الرزاق**

كشفت مصادر سورية مطلعة، أن الهدف الأساسي لزيارة رئيس النظام السوري بشار الأسد إيران، مؤخراً، كان إنشاء خط الائتمان الجديد «لأن طهران طلبت تعهدات من الرئيس مباشرة» سواء مقابل أموال جديدة عبر «اتفاقات اقتصادية» أو لسد الفراغ الذي سيتركه الانسحاب الروسي، خاصة جنوبي سورية. ورأت المصادر أن الواقع الاقتصادي المتردي لسورية، خاصة بقطاع الطاقة، دفع رئيس النظام للتوقيع على الخط الائتماني الجديد، الذي قدرته المصادر بمليار دولار قابل للزيادة لـ«إسعاف» سورية بموارد الطاقة والمواد الغذائية، بهدف سد النقص المتزايد للوقود بالبلاد ومواجهة عودة الطوابير أمام محطات الوقود وعلى مواقف السيارات. وتستدرك المصادر الخاصة أن بواخر النفط لم تصل للمرافئ السورية حتى اليوم، ما يثير مخاوف بالأوساط الاقتصادية من تعطيل طهران للاتفاق أو طلب ميزات إضافية. وفي هذا السياق، يرى المحلل الاقتصادي، عبد الناصر الجاسم، أن «الثمن الجيوسياسي» بواقع ما يقال عن إعادة تموضع الوجود الروسي، هو الدافع الأهم الذي حث طهران على تجدد اتفاقات «خطط الائتمان» بعد توقفها لسنوات، مبيناً خلال تصريح لـ«العربي الجديد» أن أول خط ائتماني فتحته طهران للنظام السوري، كان بقيمة مليار دولار عام 2013، ثم أتبعته عام 2014 بخط آخر بقيمة 3 مليارات دولار وفي عام 2015 فتح خط ثالث بقيمة مليار دولار «جميعها مقابل اتفاقات لتوريد النفط وبعض السلع أو تنفيذ مشاريع وتمويل عجز الموازنة، وليس بنمط السداد، رغم أن فوائد الخطوط قليلة وميسّرة».

ويضيف الجاسم أن إيران وقعت، بعد فتح خطوط الائتمان سابقا، اتفاقات بقطاع الكهرباء والعقارات والسكك الحديدية قبل أن يُسحب منها قطاعا الفوسفات والاتصالات الخليوية، لتتابع عبر ما يسمى اللجنة العليا السورية الإيرانية، توقيع 11 اتفاقاً عام 2019 ومن ثم اتفاقات تجارية وتأسيس مصرف مشترك واتفاقات عقارية «ضاحية سكنية جنوبي دمشق» العام الماضي. ولا يستبعد الاقتصادي السوري إعادة النظر باتفاقية الفوسفات التي خسرتها طهران عام 2018 لصالح روسيا، لأن عين إيران على هذه الثروة السورية، سواء لتلبية احتياجات السوق الزراعية أو لاستخلاص اليورانيوم لزوم برنامجها النووي، لأن الفوسفات السوري غني بهذه المادة. وكان مركز الحوار السوري ومركز ماري للأبحاث والدراسات، قد أصدرا الشهر الماضي دراسة بعنوان «التغلغل الإيراني الاقتصادي في سورية بعد عام 2011»، بينت سعي إيران لربط مقدرات سورية باقتصادها، وهي ذات المعادلة التي قام عليها «الاستعمار الحديث»، والتي اعتمدت على ربط اقتصاديات الدول المُستَعمَرَة باقتصاديات الدولة المُستعمِرَة. ووفقاً لإحصاءات منظمة تنمية التجارة الإيرانية، فقد بلغت قيمة صادرات إيران غير النفطية إلى سورية في عام 2021، أكثر من 218 مليون دولار، بزيادة بنسبة 53% عن عام 2020. كما كشفت الجمارك الإيرانية، عن الصادرات الإيرانية إلى سورية، عدا النفط، خلال العام الماضي والبالغة نحو 218 مليون دولار، في حين لم تزد قيمة المستوردات من سورية، بحسب تصريح المتحدث باسم الجمارك الايرانية، روح الله لطيفي، على 30 مليون دولار.

تراجع استهلاك البنزين في كوريا الجنوبية

أظهرت بيانات صدرت أمس، أنّ استهلاك البنزين والديزل في كوريا الجنوبية انخفض بأكثر من 18% في شهر إبريل/ نيسان الماضي على أساس سنوي، بسبب ارتفاع أسعار خام النفط العالمية. واستهلكت كوريا الجنوبية 17,4 مليون برميل من البنزين والديزل في الشهر الماضي، بانخفاض 18,3% عن العام السابق، وفقاً لبيانات مؤسسة النفط الوطنية الكورية التابعة للدولة. ويمثل ذلك انخفاضاً بنسبة 5,8% على أساس شهري، مقارنة بشهر مارس/ آذار الذي شهد استهلاك 18,4 مليون برميل. وقد سجل استهلاك البنزين والديزل انخفاضاً مطرداً هذا العام، إذ تراجعت كمية الاستهلاك في فبراير/ شباط إلى 18,5 مليون برميل من حوالي 22 مليون برميل في يناير/ كانون الثاني.

(فرانس برس)

غذاء العالم في خطر

مصطفى عبد السلام

بات غذاء العالم في خطر حقيقي، ليس فقط بسبب قفزات أسعار القمح، واستمرار الحرب بين أكبر مصدرين للحبوب في العالم، روسيا وأوكرانيا، ولكن إضافة إلى السببين ظهرت مؤشرات أخرى تؤكد أن العالم مقبل على فترة صعبة تهدد أمنه الغذائي وقد يشهد معها مجاعات جماعية ونقص في الغذاء، خاصة في الدول الفقيرة.

فالموانئ الأوكرانية لا تزال مغلقة أمام صادرات القمح والحبوب، وروسيا وأوكرانيا يتهمان بعضهما بعضا بزرع ألغام عائمة في البحر الأسود تحول دون شحن السفن وتسييرها، وهناك أكثر من 20 مليون طن من الحبوب عالقة في صوامع أوكرانيا تجد صعوبة في التصدير. من بين المؤشرات المقلقة أيضاً تحول ملف الغذاء إلى ورقة سياسية بل وعملية ابتزاز من قبل كبار المنتجين، فروسيا اشترطت أمس، رفع العقوبات الغربية مقابل تسهيل حركة الشحنات الغذائية المعطلة في الموانئ، وكشرط لتجنب أزمة غذائية عالمية. والغرب يتهم روسيا باستخدام الغذاء ورقة سياسة، وأنها تخزن الآن صادراتها الغذائية كنوع من أنواع الابتزاز، وتمنع الإمدادات وتعرقل حركة السفن لزيادة الأسعار العالمية أو مقايضة القمح بالدعم السياسي. والثلاثاء، قالت رئيسة المفوضية الأوروبية إن روسيا تستخدم الإمدادات الغذائية كسلاح له تداعيات عالمية، وتتصرف بالطريقة نفسها التي تعمل بها في قطاع الطاقة. واستبق الكرملين التصريح ببيان حمَّل فيه الولايات المتحدة وأوروبا مسؤولية ما يحدث من فوضى في سوق الغذاء.

لا يقف الأمر عند حد التراشق والابتزاز السياسي من كلا الطرفين، فقد حدث تهاو في صادرات القمح الأوكرانية، وهو ما تسبب في حدوث قفزة في أسعار القمح. وبحسب الأرقام الرسمية، فقد تهاوت الصادرات إلى ما بين 200 ألف طن ومليون طن شهريا مقابل 5 ملايين طن قبل اندلاع الحرب. واكب ذلك التهاوي صدور قرار خطير، أمس، من الهند، ثاني أكبر منتج ومصدر للسكر بعد البرازيل، بحظر صادرات السكر، البالغة 10 ملايين طن، بحجة توفير السلعة محليا، والحفاظ على استقرار الأسعار وحماية أمنها الغذائي. وفي وقت سابق من هذا الشهر، حظرت الهند، صادرات القمح. إذا وضعنا هذه التطورات الخطيرة إلى جانب أرقام وضعها خبراء في الأمن الغذائي أمام مجلس الأمن الدولي تؤكد أن العالم لديه مخزونات من القمح تكفيه لمدة 10 أسابيع فقط، فإن هذا يعني أننا مقبلون على أزمة غذائية طاحنة ما لم تتوقف الحرب الأوكرانية، وتتراجع الدول عن فرض حظر وقيود على صادراتها من الحبوب.

أخبار

زيادة صادرات السعودية 93% خلال مارس

حققت المملكة العربية السعودية ارتفاعاً بقيمة الصادرات السلعية خلال شهر مارس/ آذار 2022 بنسبة 93,2% على أساس سنوي؛ بدعم من الارتفاع الحاد في قيمة الصادرات النفطية. وقفزت قيمة صادرات السعودية؛ وفقاً للتقرير الشهري الصادر عن الهيئة العامة للإحصاء (حكومية)، أمس الاربعاء، إلى 142,2 مليار ريال في مارس/ آذار 2022، مقابل 73,6 مليار ريال في الشهر المماثل من عام 2021. وجاء ارتفاع صادرات السعودية خلال مارس/ آذار 2022 على أساس سنوي؛ مع زيادة قيمة الصادرات النفطية بنسبة 123%، وبزيادة تعادل 62,9 مليار ريال عن الشهر ذاته من العام الماضي.

صرف المنحة القطرية للأسر المتعففة في غزة

أعلن رئيس اللجنة القطرية لإعادة إعمار غزة، محمد العمادي، أنّ اللجنة، بالتعاون مع صندوق قطر للتنمية، ستبدأ عملية صرف دفعة شهر مايو/أيار من المساعدات النقدية للأسر المستورة والمتعففة في قطاع غزة، بدءاً من اليوم الخميس. وستخصص لنحو 100 ألف أسرة من الأسر المستورة والمتعففة في محافظات قطاع غزة، بواقع 100 دولار لكل عائلة. وذكر أنّ عملية التوزيع ستكون من خلال الأمم المتحدة وعبر مراكز التوزيع التي حددتها في محافظات قطاع غزة، البالغ عددها أكثر من 300 مركز ومحل تجاري.

مصر الأولى أفريقياً في مؤشر تنمية السياحة

أعلنت وزارة السياحة والآثار، أن مصر جاءت في المركز الأول على مستوى أفريقيا والمركز الخامس على مستوى المنطقة العربية والمركز الـ51 عالمياً، وذلك وفقاً لمؤشر تنمية السياحة والسفر لعام 2021 الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي. وأوضحت الوزارة في بيان، أمس الاربعاء، أنه بذلك يكون قد ارتفع تقييم مصر على هذا المؤشر 6 درجات مقارنة بتقييم عام 2019، محققة 4,2 نقاط من 7. ويصنف هذا التقرير 117 اقتصاداً وفقاً لعوامل وسياسات خاصة باستدامة ومرونة وتطوير قطاع السياحة والسفر، الذي يساهم بدوره يساهم في التنمية عموماً.

وقف شركات تصدير السيارات إلى مصر يقفز بأسعارها

القاهرة ـ **عبدالله عبده**

قفزت أسعار السيارات في مصر بعد أن قررت شركات عالمية وقف صادراتها إلى مصر بسبب قيود حكومية مفروضة على الواردات. وأكد مصدر مطلع في الغرفة التجارية أن ارتفاع أسعار السيارات بشكل مبالغ فيه خلال هذه الأيام يعود إلى تراجع المعروض مقابل الطلب نتيجة صدور قرار غير معلن بوقف فتح الاعتمادات المستندية لاستيراد السيارات، على اعتبار أن السيارات من «الرفاهيات» من وجهة نظر الحكومة. وأوضح المصدر في تصريحات خاصة لـ«العربي الجديد»، طالباً عدم ذكر اسمه، أن الشركات العالمية قررت توزيع حصص وكلاء مصر على أسواق أخرى، وخاصة أن هناك طلباً مرتفعاً على السيارات عالمياً، نتيجة تراجع الإنتاج من قبل الشركات الكبرى. وخلال اليومين الماضيين، رفع عدد من الوكلاء أسعار السيارات وسط توقعات بمزيد من الارتفاع خلال الأيام المقبلة، ووفقاً لصحيفة «البورصة» الاقتصادية المحلية، فقد قرر الوكيل المحلي لـ «ستروين» زيادة أسعار طرازات موديل 2022 بما يراوح بين 4 آلاف و25 ألف جنيه (الدولار = نحو 18,55 جنيهاً). كذلك رفع الوكيل المحلي لـ «شيري» أسعار سيارات تيجو بنحو 15 ألف جنيه، لمختلف الفئات داخل السوق خلال مايو/أيار الجاري، ورفع وكيل «جلوري» الأسعار للمرة الثانية خلال نفس الشهر، بنحو 15 ألف جنيه. وأكد نائب رئيس شعبة السيارات في الجيزة، أشرف شرباصي، أن وجود أزمة في موارد في النقد الأجنبي، دفع السلطات المعنية إلى غلق باب استيراد السيارات مؤقتاً، للحفاظ على رصيد العملات الأجنبية وتوجيهها لاستيراد السلع الاستراتيجية، لذلك لم يجر تصعيد الأزمة والتحاور مع الجهات المعنية، مراعاةً لظروف الدولة في الوقت الراهن. وأشار في تصريحات خاصة لـ«العربي الجديد»، إلى أنه في ظل تراجع المعروض وارتفاع الطلب، كان من الطبيعي أن ترتفع الأسعار يومياً، التي وصلت في بعض الأنواع إلى 40 في المائة عند التنفيذ. وأضاف أنه نتيجة هذه الأوضاع، وفي ظل تراجع المعروض، سيخرج من السوق الكثير من التجار، وخاصة من لديهم مصاريف تشغيلية عالية، كذلك قد يتوجه بعض الوكلاء في مصر بحصصهم إلى دول أخرى، لتغطية نفقاتهم التشغيلية. وتابع شرباصي أنه أُفرِج أخيراً عن نحو 13 ألف سيارة من الجمارك، إلا أن بعض وكلاء تلك السيارات فضلوا تخزينها كبضاعة لحين استيضاح الرؤية.

متفرقات اقتصادية

المغرب: تكاليف السفر تخيف السياحة أكثر من جدري القرود

الرباط ـ **مصطفى قماس**

لا يقلق الفاعلون في قطاع السياحة المغربي كثيراً على موسم الصيف، خاصة بعد ثبوت سلبية ثلاث حالات جرى الاشتباه في إصابتها بجدري القرود في الدولة، وإنما يخشون بشكل لافت تداعيات ارتفاع تكاليف السفر على معدلات الرّائرين، لاسيما من المغتربين المغاربة الذين يقضون عطلاتهم السنوية في بلدهم ويؤثرون بشكل كبير في إنعاش القطاع وإيراداته.

وما إن جرى الإعلان عن ظهور إصابات بجدري القرود في العديد من الدول ومنها المغرب، حتى تجددت المخاوف من فرض قيود جديدة خاصة في ما يتعلق بالسفر والسياحة، إذ يستحضر كثيرون التداعيات التي ترتبت على ظهور فيروس كورونا قبل نحو عامين ونصف.

لكنّ مختصين في القطاع الصحي في المغرب أشاروا إلى أنّ جدري القرود لا يستدعي حجراً صحياً أو تدابير عند السفر أو إغلاق المطارات، لافتين إلى أنّ ذلك الفيروس كان معروفاً منذ خمسين عاماً وطرق الوقاية منه معلومة. وفي مقابل التقليل من تأثيرات الفيروس على موسم السياحة في الصيف الحالي الذي يعول عليه العاملون في القطاع بعد ركود استمر عامين، يقول رئيس الفيدرالية الوطنية للصناعة الفندقية، لحسن زلماط، إن ما يقلق أكثر هو ارتفاع أسعار تذاكر الطيران والبواخر، مشيراً إلى ضرورة إيجاد حلول لهذه المشكلة بهدف جذب السياح. ويضيف زلماط في تصريح لـ«العربي الجديد» أنّ ارتفاع تكاليف السفر يمكن أن يدفع بعض الزوار إلى العزوف عن الحلول بالمملكة في الصيف، موضحاً أنّ أسعار تذاكر الرحلات الجوية تضاعفت في الفترة الأخيرة، ويمكن أن ترتفع أكثر في ذروة موسم عودة المغتربين المغاربة والسياح في الفترة بين يوليو/ تموز وسبتمبر أيلول.

كما أثيرت في الفترة الأخيرة مسألة ارتفاع أسعار النقل البحري، الذي يستخدمه المغتربون المغاربة الآتون من أوروبا، وسط توقعات بأن ترتفع أسعار التذاكر وتكاليف عبور السيارات على متن البواخر إلى مستويات غير مسبوقة حتى سبتمبر/ أيلول. وكان رئيس الحكومة عزيز أخنوش ترأس في نهاية الأسبوع الماضي، اجتماعاً للوقوف على التدابير المتخذة لإنعاش القطاع السياحي بعد سنتين من تداعيات الأزمة الصحية العالمية. وأفضت الرغبة في إنعاش القطاع إلى إطلاق المكتب الوطني المغربي للسياحة حملة دولية للترويج للمنتج السياحي المغربي، تحت شعار «المغرب أرض الأنوار» وهي تستهدف حوالي عشرين دولة في أوروبا وأميركا والشرق الأوسط وأفريقيا. وجرى الشروع كذلك في تنظيم حملة «مرحبا» المرتبطة بعودة حوالي 3 ملايين من المغاربة المغتربين.

ووفقَ مديرية الدراسات والتوقعات المالية التابعة لوزارة الاقتصاد والمالية المغربية، فإنّ عدد السياح الوافدين ارتفع بنسبة 34% على أساس سنوي في 2021، مسجلين أكثر من 3,7 ملايين سائح، بسبب زيادة عدد الوافدين من المغاربة المقيمين بالخارج بنسبة 77,9%، مقابل انخفاض عدد الأجانب بنسبة 8,8%.

المغرب يعوّل على المغتربين العائدين صيفاً لإنعاش السياحة (Getty)

صندوق النقد يوصي الحكومات العربية بتقييد دعم الغذاء

يطالب صندوق النقد الدول العربية خاصة التي تعاني من مديونية كبيرة بتقييد الإنفاق على دعم الغذاء رغم ظروف الغلاء الحالية

بيوبورك ـ **العربي الجديد**

أوصى صندوق النقد الدولي الحكومات العربية بتقييد دعم الغذاء، على الرغم من التحذيرات التي أطلقتها مؤسسات دولية أخيراً من تداعيات الغلاء المتصاعد على الاستقرار الاجتماعي والسياسي في العديد من دول المنطقة خاصة المستوردة للنفط والسلع الأساسية.

ويعتبر خبراء صندوق النقد أن هوامش المناورة في الموازنات العامة تتقلص، خاصة بالنسبة للدولة العالقة في المديونيات، وأنه يتوجب عليها تفادي زيادة الإنفاق على الدعم، خاصة في ظل ارتفاع التضخم والتعاطي مع المخاطر المرتبطة بالأمن الغذائي.

ويرى جهاد أزعور مدير منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى في صندوق النقد الدولي في ورقة بحثية مشتركة مع الخبيرين الاقتصاديين في الصندوق جيتا مينكولاسي Jeta Menkulasi ورودريغو غارسيا فيردو Rodrigo García-Verdú أنه يستهدف الدعم الفئات الهشة، وأن يكون محدوداً في الزمن.

وتشير الورقة البحثية، التي نشرها الصندوق إلى أن زيادة التضخم نتيجة مباشرة لغلاء السلع الأساسية، موضحين أن أسعار الغذاء تمثل 60% في ارتفاع التضخم الشامل في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، خارج بلدان مجلس التعاون الخليجي. وتتوقع أن يصل معدل التضخم في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في العام الحالي إلى 13,9%، وهو مستوى يتجاوز ما توقعه الصندوق في تقديراته الصادرة في أكتوبر/ تشرين الأول الماضي. ويلفت خبراء صندوق النقد إلى أن العديد من اقتصاديات المنطقة ترتهن لواردات الأغذية، التي تمثل حوالي خُمس مجمل المشتريات من الخارج، كما أن الغذاء يحتل حيزاً كبيراً في سلة الاستهلاك، أي حوالي الثلث في المتوسط، وأكثر في البلدان ذات الدخل الضعيف.

ويؤكدون أن الحرب الروسية في أوكرانيا، أججت المخاوف المرتبطة بالأمن الغذائي، بالنظر للارتهان لواردات القمح الأوكراني والروسي، بالإضافة إلى ارتفاع الأسعار، الذي يجعل الوصول إلى تلك السلعة صعباً بالنسبة لسكان المنطقة، مشيرين إلى أن وضع البلدان الهشة أو المخترقة بنزاعات تبعث على القلق، على اعتبار أن المخزون الاستراتيجي يغطي أقل من شهرين ونصف الشهر من الاستهلاك الداخلي الصافي.

وتؤكد الورقة البحثية أن ارتفاع أسعار الغذاء ومخاطر نقص القمح تؤثر أكثر على الفقراء، الذين يرصدون جزءاً أكبر من نفقاتهم للغذاء، مشيرة إلى أن الوضع الحالي سيوسع الفقر والفوارق ويؤجج مخاطر القلاقل الاجتماعية.

ورغم هذه المخاطر يعتبر خبراء صندوق النقد أن غلاء السلع الأساسية ستكون له تأثيرات سلبية على الحسابات الخارجية للبلدان المستوردة للبترول. ووفق الورقة البحثية، فإن زيادة دعم الطاقة يمكن أن تكلف البلدان المستوردة في المنطقة 22 مليار دولار في العام الحالي، لافتة إلى أنه يتوجب على البلدان التي تشهد مديونية كبيرة تقليص النفقات غير الملحة.

الصندوق يتوقع ارتفاع التضخم في الشرق الأوسط إلى 13,9%

تحقيق

لبنان: 10 أيام من الغرق

يتلقى الشارع اللبناني صدمات معيشية عدة فور انتهاء الانتخابات النيابية التي يرى محللون وفاعلون في قطاعات اقتصادية أن الجميع انشغل بمرورها دون اضطرابات، بينما لم ينج الاقتصاد من تصاعد حدة الأزمات التي تلاحف المواطنين. ويواصل الدولار تسجيله مستويات غير مسبوقة، ليتجاوز في السوق السوداء عتبة الـ34 ألف ليرة لبنانية، الأمر الذي انعكس على أسعار المحروقات، خصوصاً البنزين ومختلف السلع الغذائية، ومنها ربطة الخبز، رغم الوعود الحكومية بعدم رفع الدعم عنه

بيروت ـ **رينا الجهّال**

تشهد الساحة اللبنانية منذ اختتام مرحلة الانتخابات النيابية في 15 مايو/ أيار الجاري مساراً تصاعدياً حاداً للأزمات الاقتصادية والمعيشية وصراعاً سياسياً على الأحجام النيابية والاستحقاقات المرتقبة، والتي يتوقع أن تعطل البلد وعمل المؤسسات لحين نضوج التسويات بين الأحزاب التقليدية، في وقت حرصت الحكومة قبل دخولها مرحلة تصريف الأعمال على تمرير سلفات مشبوهة وإرهاق المواطنين بزيادات أبرزها تعرفة الاتصالات والإنترنت وإقرار خطة تعافٍ انتفضت ضدها المصارف وتستخدمها أداة للتلويح بأن ودائع الناس تبخرت.

وكانت الصدمة الكبرى التي تلقاها الشارع اللبناني فور انتهاء الانتخابات الارتفاع الكبير في سعر صرف الدولار في السوق السوداء وتجاوزه للمرة الأولى في تاريخ البلاد عتبة الـ34 ألف ليرة لبنانية، الأمر الذي انعكس بزيادة كبيرة على مستوى أسعار المحروقات، خصوصاً البنزين، مع رفع سعر صرف الدولار على منصة صيرفة التابعة لمصرف لبنان، تماشياً مع التحليق الحاصل. كما حلقت أسعار السلع الغذائية وغيرها من المنتجات بلا حسيب أو رقيب، وفق مواطنين وخبراء اقتصاد، بالتزامن مع فوضى كارثية في التسعير، بينما تواصل القدرات الشرائية للمواطنين الانزواء، وبات الكثيرون عاجزين عن تأمين الحاجات الأساسية، بما فيها الدواء الذي تجددت أزمته أخيراً.

وفي وقتٍ ينتظر اللبنانيون تسعيرات جديدة للاتصالات في مطلع يوليو/ تموز المقبل كما «يبشّر» وزير الاتصالات جوني القرم، جاءهم بيان وزارة الاقتصاد والتجارة برفع أسعار ربطة الخبز التي تسجل رقماً غير مسبوق بوصولها إلى 16 ألف ليرة، فيما أضحى المواطنون تحت رحمة تجار السوق السوداء لتأمينها بأسعار تخطت الـ30 ألف ليرة في بعض المناطق اللبنانية مع انقطاعها في السوق الشرعي، في ظل تجدد أزمة القمح، بحيث لم تعد وعود وزير الاقتصاد أمين سلام بعدم رفع الدعم عن القمح والخبز مجدية لعدم تحققها ميدانياً. يكتفي نقيب الصرافين أنطوان مارون بالقول لـ«العربي الجديد» «لا علاقة للصرافين المرخصين بالارتفاع الجنوني للدولار، نحن ضائعون، ننام على سعر ونستفيق على سعر آخر، لا ندري كيف صعد وكيف نزل، من يحرك الدولار ويتحكّم به، على السلطات الرسمية المختصة أن تجيب وتحاسب».

من جهته، يقول ممثل موزّعي المحروقات في لبنان فادي أبو شقرا لـ«العربي الجديد» إنّ ارتفاع أسعار المحروقات في لبنان يعود إلى سببين: الأول عالمي مع ارتفاع أسعار النفط، والثاني والأهم محلي في ظل ارتفاع سعر صرف الدولار في السوق السوداء وارتفاع السعر المعتمد من قبل منصة صيرفة، إذ إن كل ارتفاع في سعر صرف الدولار مائة ليرة ينعكس ألفي ليرة على البنزين، وللأسف المواطن اللبناني هو ضحية ورهينة الارتفاعات. ويضيف أبو شقرا: «على المسؤولين التحرك لتثبيت سعر الصرف والوقوف بوجه التضخم بالعملة اللبنانية فهذا الواقع يأخذ أصحاب المصالح نحو الإفلاس». ومع ارتفاع أسعار المحروقات، بلغت أبو شقرا إلى أن الاستهلاك خف كثيراً من قبل المواطنين، خصوصاً البنزين، بنسبة وصلت إلى 40%.

وسجلت أسعار المحروقات، يوم الثلاثاء الماضي، 588 ألف ليرة لصفيحة البنزين 95 أوكتان، و599 ألف ليرة لصفيحة البنزين 98 أوكتان، و681 ألف ليرة للمازوت، و416 ألف ليرة لغاز الطهي، علماً أن هذه الزيادة لها انعكاساتها على مختلف القطاعات، ولا سيما المازوت وتحديداً المولدات الكهربائية الخاصة. وباتت تعرفة الـ5 أمبير تتخطى عتبة المليون ليرة، علماً أن بعض أصحاب المولدات يفرضون تسعيرة بالدولار، وسط زيادات مستمرة مع تفاقم أزمة كهرباء الدولة التي بالكاد تطل على البيوت ساعتين في اليوم، بينما تخيم الخلافات بين رئيس الوزراء نجيب ميقاتي ووزير الطاقة وليد فياض على المشهد، ما يشي بكارثة كهربائية مقبلة.

من جهته، يقول رئيس جمعية المستهلك في لبنان زهير برو لـ«العربي الجديد» إن «طبيعة الأزمة في لبنان ليست مرتبطة بأحداث معيّنة بل باقتصاد ريعيّ فاشل ومُسيطر عليه بالكامل من قبل الطبقة السياسية والمصارف والتجار المحتكرين»، مضيفاً أن «حزب المصارف دفع بين 100 و140 مليون دولار يومياً من أموال المودعين عبر منصة صيرفة للجم ارتفاع سعر صرف الدولار بهدف تأمين المناخ المناسب لإجراء الانتخابات التي بمجرّد انتهائها فهم الجميع أننا سنكون أمام مرحلة جديدة من عدم الاستقرار، في ظل استمرار الصراع السياسي وضياع الفرص وتكرار الممارسات المعهودة». ويلفت رئيس جمعية المستهلك إلى أن «التجار يستغلون غياب الاستقرار لجني الأرباح ونحن لسنا متفاجئين بما حصل بعد الانتخابات، ولا سيما أن المعادلة السياسية لم ترسُ بعد على وضوح معيّن على مستوى الكتل النيابية والتحالفات القائمة وسط عدم بروز أي تغيير حقيقي لا بل انتج الاستحقاق إعادة الشرعية للنظام ذاته؛ أي أحزاب الطوائف، وإن تم تطعيمه ببعض الشبان التغييريين الذين يمثلون مناخاً معيناً لا قوى حقيقية اقتصادية أو سياسية ما يجعل فعاليتهم متواضعة جداً في المرحلة الراهنة أقله، وهذه الوقائع كلها تستشعرها الأسواق سريعاً».

ويقول: «رغم الانهيار الذي برز في أواخر عام 2019 لم تتخذ السلطات اللبنانية أي قرارات جدية للخروج من الأزمة أو لإحداث تغيير على مستوى السياسات الاقتصادية، سواء فيما خص إقرار قانون الكابيتال كونترول (هدف إلى وضع ضوابط استثنائية على التحويلات المصرفية والسحوبات النقدية) أو اتفاق نهائي مع صندوق النقد الدولي، في حين أعطانا المسؤولون دروساً في الاقتصاد المنتج وصرفوا 35 مليار دولار كان من شأنها أن تخرجنا من الأزمة على قمة الفساد وهي الاحتكارات، فتم استنزاف الأموال وإخراجها من البلد ولم يدفعوا إلا بضعة ملايين للاقتصاد المنتج أي الصناعات والمزارعين وشركات التكنولوجيا الحديثة».

ويضيف برو: «إننا أمام مأزق كبير ولا نزال في أول النفق وليس هناك من مؤشر للخروج قريباً من الأزمة»، معتبراً أن «من عوامل تحليق الدولار إقرار مجلس الوزراء خطة التعافي المالي التي استفزّت المصارف فتحركت للدفاع عن مصالحها، من دون أن ننسى أن حزب المصارف هو الأقوى في لبنان وعلى مستوى مجلس النواب، حيث له الأكثرية المطلقة، ما يصعّب مضايقته».

ويتابع: «المصارف لا تريد أي كلام يمسّ بقداستها، وقبل ذلك قالت بكل وضوح إننا نامر ولا نؤمر، فهي بالنتيجة الطبقة السياسية والتجار الكبار وعصب الاقتصاد والسياسة في البلد ولا يمكن المسّ بمشروعها المتمثل بالاستيلاء على الودائع والذهب وما تبقى من الاقتصاد، والأخطر أنها استولت على أجور الناس وأكثر من مليوني أجير وموظف في لبنان». وعلى صعيد أزمة الدواء التي دفعت بالصيدليات إلى إقفال أبوابها، يوم الثلاثاء حتى ساعات بعد الظهر، يقول نقيب الصيادلة جو سلوم لـ«العربي الجديد» إن «وقفة الثلاثاء كان هدفها مواجهة تهريب وتزوير الأدوية والحفاظ على القطاع الاستشفائي والدوائي، فكان إقفال الصيدليات لساعات خلال النهار خطوة اعتراضية بهذا الاتجاه، وللتأكيد على ضرورة دعم المريض اللبناني مباشرة عبر البطاقة الدوائية ووضع خطة سياسية دوائية واضحة تنقذ القطاع»، وتمنى سلوم حل أزمة أدوية الأمراض المستعصية والمزمنة والسرطانية، بعدما وافق مجلس الوزراء في جلسته الأخيرة على طلب وزارة الصحة الذي يدعو مصرف لبنان إلى سداد مبلغ 35 مليون دولار شهرياً للأشهر الأربعة المقبلة لزوم شرائها، لافتاً إلى أن أكثرية الأدوية مفقودة من الصيدليات. أما بالنسبة إلى فوضى التسعير التي تطاول أيضاً الصيدليات في ظل تفاوت ملحوظ بأسعار الأدوية بين صيدلية وأخرى، فيشير سلوم إلى أن أكثرية الصيدليات ملتزمة بمؤشر الأسعار، والنقابة تتحرك عندما يكون الفارق كبيراً ومضخماً، لكن في المقابل لا يمكن ترك الصيدليات تخسر كل رأسمالها ومخزونها نتيجة تقلبات سعر صرف الدولار وبالتالي تركها «تقلع شوكها بأيديها».

من جهته، يقول رئيس نقابة مستوردي المواد الغذائية هاني بحصلي «اليوم وصلنا إلى رقم قياسي على صعيد سعر صرف الدولار الذي بات من دون سقف ويسجل أرقاماً كارثية في ظل غياب مستمر لأي إجراء أو توجيه لَجْم التحليق السريع من جانب السلطات اللبنانية والمصرف المركزي، من هنا على القوى السياسية بكل أطيافها أن تعطي رؤية واحدة للاقتصاد، إذ إنه مع استمرار المناكفات السياسية وربطاً الاقتصادية سيكون الانحدار أقوى».

ويضيف بحصلي: «إننا أمام فوضى ليست جديدة وتتكرر في كل فترة، وأصبحنا أمام ارتفاعات كبيرة من دون سوق اقتصادي يقوم على العرض والطلب بشكل فعلي، بمعنى أنها نتيجة مضاربات ومناكفات سياسية، حتى التجار ما عادوا قادرين على التسعير والشركات تفضّل التريث يوماً ويومين لتتضح الأمور أكثر قبل تحديد أسعار جديدة، وذلك حفاظاً على مصالحها وصالح الناس أيضاً».

ويتحدث رئيس نقابة مستوردي المواد الغذائية عن خطورة الواقع الغذائي في لبنان الذي زادت حدّته في ظل الحرب في أوكرانيا والتطورات العالمية، وارتفاع سعر صرف الدولار محلياً والصعوبات التي يواجهها البنك المركزي لتمويل المواد الاستهلاكية الأساسية منها القمح والبنزين. ويشير إلى أن تحليق سعر الدولار ينعكس حتماً في انخفاض القيمة الشرائية للعملة الوطنية وارتفاع أسعار كل السلع والمواد الغذائية، وهذا ما عبّرت عنه النقابة في بيان لها، أكدت فيه أن التحدي ليس في تأمين المواد الغذائية بل في استطاعة المواطن دفع ثمنها.

ويلفت بحصلي إلى أن الأمور لم تتحسّن منذ شهرين وحتى اليوم، لكن الناس كانوا منشغلين بالانتخابات حتى وسائل الإعلام غابت عن المشهد في المرحلة الانتخابية، علماً أن سعر صرف الدولار شهد ارتفاعاً في تلك الفترة من 22 ألف ليرة إلى 28 ألف ليرة. ويرى أن «الانتخابات لم تكن إلا محطة واحدة ضمن تحديات عدّة واستحقاقات قادمة أكثر صعوبة، سواء انتخاب رئيس البرلمان ونائبه وأعضاء هيئة مكتب المجلس أو تشكيل حكومة جديدة وانتخاب رئيس للجمهورية، وبالتالي لا يمكن ترك الوضع متفلتاً حتى إتمامها، فالحلول السياسية لن تأتي قريباً، من هنا ضرورة توحيد الرؤية الاقتصادية في أسرع وقت».

وكانت نقابة مستوردي المواد الغذائية أشارت في بيانها الأخير، إلى انخفاض استيراد المواد الغذائية من الخارج، عازية ذلك إلى تراجع الاستهلاك الذي يعبّر بشكل واضح عن ضائقة معيشية شديدة.

انفلات في أسعار مختلف السلع في ظل استمرار انهيار الليرة (حسين بيضون)

ربطة الخبز وصلت في بعض المناطق إلى 30 ألف ليرة

شح الوقود يوقف محطة كهرباء

استنكر رئيس حزب «الحركة اللبنانية» نبيل مشنتف، في تصريح أمس الأربعاء «توقف معمل دير عمار عن إنتاج الكهرباء بسبب فقدان الفيول، وبالتالي انقطاع التيار الكهربائي عن المناطق اللبنانية». وقال مشنتف وفق وكالة الأنباء اللبنانية: «لماذا تتكرر قصة فقدان الفيول وتوقف المعامل عن العمل، لماذا لا تأخذ وزارة الطاقة الاحتياطات اللازمة لتمويل المعامل بالفيول لمدة طويلة؟ أين الفيول الذي وعد تنا به دولة المراقبة؟». وأضاف أنّ «توقف المعامل عن انتاج الكهرباء يوقع البلد في الظلمة حيث تتوقف كل المصانع عن الانتاج وتتعثر الدورة الاقتصادية، مما يزيد في فقر اللبنانيين وتعاستهم».

من الانتخابات النيابية التي جرت منتصف الشهر (حسين بيضون)

مؤشرات الأسواق

الهند تقيد صادرات السكر

قيّدت الهند صادراتها من السكر في الموسم الحالي للمساعدة في توفير السلعة محلياً، والحفاظ على استقرار الأسعار، وذلك في أعقاب إجراء مماثل بالنسبة للقمح، وسط مؤشرات على تراجع الإمدادات العالمية من السلعتين.

وقالت الحكومة في بيان وفقاً لوكالة أسوشييتد برس، أمس الأربعاء، إنّ مصانع السكر والمصدرين سيحتاجون إلى موافقة الحكومة على التصدير بدءاً من الشهر المقبل.

والهند ثاني أكبر منتج للسكر في العالم بعد البرازيل، وهي أكبر مستهلك له في العالم، وفقاً لرابطة تجارة السكر لعموم الهند، كما أنّ الهند ثاني أكبر مصدّر للسكر. وقيود التصدير الجديدة هي الأولى منذ ست سنوات. وصدّرت الهند رقماً قياسياً بلغ سبعة ملايين طن في السنة المالية 2021/ 2022، والتي انتهت في مارس/ آذار الماضي، وكان ذلك ارتفاعاً من 620 ألف طن 2017/ 2018.

«بلدنا» القطرية ترفع حصتها في «جهينة» المصرية

أعلنت شركة بلدنا القطرية، أنها رفعت نسبة ملكيتها في أسهم شركة جهينة للصناعات الغذائية المصرية إلى 10,138%، وهو ما يعادل 95,44 مليون سهم.

وقالت الشركة في بيان للبورصة القطرية، أمس، إن إجمالي قيمة استثمارها في جهينة بلغ حتى الآن 635 مليون جنيه مصري (34,7 مليون دولار). وأشار البيان إلى أنّ «بلدنا» تمكنت من تجميع هذه النسبة من خلال مجموعة من المعاملات كان أولها في 13 يوليو/ تموز 2021 وآخرها، الثلاثاء الماضي، إذ اشترت 1,4 مليون سهم بقيمة إجمالية قدرها 12,4 مليون جنيه.

تصنيع السيارات الكهربائية في السعودية

قال وزير الاستثمار السعودي، خالد الفالح، إنّ مصنعاً لتجميع السيارات الكهربائية في السعودية سيكون على الأرجح واحداً من ثلاثة في المملكة.

وتعتزم شركة لوسيد موتورز المصنعة للسيارات الكهربائية، التي تتخذ من الولايات المتحدة مقراً لها ويملك صندوق الاستثمارات العامة السعودي أكثر من 60% فيها، تشييد أول مصانعها في الخارج في المملكة هذا العام. ومن المتوقع أن ينتج هذا المصنع ما يصل إلى 150 ألف سيارة سنوياً.

عقود لإنتاج الطاقة في العراق

أعلن وزير النفط العراقي إحسان عبد الجبار، أنّ وزارته وقعت عقوداً مع شركات أجنبية لإنتاج نحو 2500 ميغاواط من الطاقة الكهربائية عبر بناء محطات شمسية وصولاً لإنتاج 12 ألف ميغاواط في العام 2030.

وقال عبد الجبار في تصريح صحافي، أمس، إنّ تحقيق أمن الطاقة يكمن في إنشاء مشاريع الطاقة المتجددة عبر الاعتماد على الطاقة الشمسية وغيرها وأيضاً من خلال إحلال الغاز محل النفط وصولاً إلى إنتاج طاقة كهربائية رخيصة ومتنوعة المصادر.

طاقة

بينما تلقي الحرب الروسية في أوكرانيا بظلالها على سوق الطاقة العالمي تشير سيناريوهات إلى أن أسعار البترول ستصل في أقصى حالات الاضطراب في الإمدادات الروسية إلى 150 دولاراً للبرميل

مخاطر حظر النفط الروسي

تهاوي الإمدادات وزيادة الاضطرابات والأسعار

لندن ـ **موسى مهدي**

تلقي الحرب الروسية في أوكرانيا بظلالها على مستقبل إمدادات السلع العالمية، وعلى رأسها الطاقة والغذاء، كما تواصل الحرب تداعياتها السالبة على الاقتصاد العالمي، إذ تتراجع مسارات العولمة وانسياب التجارة الحرة بين الدول في السلع الأساسية التي تنعش النشاط الاقتصادي. وحتى الآن بدأت العديد من الدول عمليات حظر صادرات السلع الغذائية، إذ حظرت الهند صادرات السكر إلى جانب حظرها القمح كما حظرت ماليزيا صادرات الدجاج.

في واشنطن قالت وزيرة الطاقة الأميركية جينيفر جرانهولم، يوم الثلاثاء، إن الرئيس الأميركي جو بايدن لم يستبعد استخدام قيود التصدير لتخفيف ارتفاع أسعار الوقود المحلي، وذلك في حديث للصحافة خلال جولة لها على إحدى مناطق تخزين الاحتياط البترولي الاستراتيجي في البلاد.

على صعيد إمدادات النفط، تواصل العقوبات الغربية على موسكو خنق الإمدادات النفطية في العالم، وترفع من حال عدم اليقين بشأن مستقبل إمدادات النفط العالمية، وبالتالي يجد خبراء الطاقة صعوبة في رسم توقعات دقيقة لمسار أسعار الخامات خلال العام الجاري، على الرغم من تأكيد مؤشرات الأسواق أن أسعار النفط ستواصل ارتفاعها فوق 100 دولار. في هذا الشأن، تقول دراسة صادرة عن معهد أوكسفورد لدراسات الطاقة البريطاني إن الاضطراب في معدل إنتاج النفط الروسي تعد من أهم المحددات لمستقبل أسعار النفط خلال العام الجاري، وتضع الدراسة سيناريوهين لإنتاج النفط الروسي خلال العام الجاري، السيناريو الأول أن تنفذ القوى الغربية حظراً شاملاً على النفط الروسي.

وحتى الآن تواجه دول الاتحاد الأوروبي صعوبات في إقناع بعض الدول الأعضاء بحظر النفط الروسي على الرغم من تأكيدات ألمانيا أن الحظر سيحدث قريباً. ويتوقع معهد أكسفورد لدراسات الطاقة في سيناريو الحظر الغربي الشامل على النفط الروسي أن يؤدي إلى خسارة السوق العالمي نحو 3,9 ملايين برميل يومياً من الإمدادات البترولية. وفي هذه الحال، فإن السوق النفطية ستشهد اضطرابات كبيرة بالإمدادات، ويتوقع ارتفاع أسعار خام برنت «مؤقتاً» إلى 150 دولاراً للبرميل، قبل أن تعود الأسعار تدريجياً للتراجع، وهو ما يساوي ارتفاعاً بنحو 25 دولاراً عن مستوياتها القصوى التي بلغتها العام الجاري لدى 25 دولاراً. أما السيناريو الثاني الذي وضعه المعهد، فهو عدم تنفيذ الحظر النفطي الأوروبي على روسيا، ويواصل التجار وشركات المصافي في الدول الغربية «الحظر الطوعي» الذي يمارسونه منذ مارس/ آذار الماضي ضد شحنات الخامات الروسية. وفي هذا السيناريو يرى المعهد أن السوق النفطية ستشح نحو 1,1 مليون برميل من الإمدادات الروسية، وهو المعدل الذي خسرته يومياً حتى الآن. ويقول المعهد في هذا السيناريو ستواصل أسعار النفط التأرجح حول مستوياتها فوق 100 دولار للبرميل، من جانبها، تتوقع إدارة معلومات الطاقة الأميركية، وهي الوكالة التي تراقب السوق النفطية لحكومة الأميركية، أن يبلغ سعر خام برنت 103,35 دولارات للبرميل في المتوسط خلال العام الجاري وأن يبلغ سعر خام غرب تكساس، الخام الخفيف الأميركي، 99,2 دولاراً للبرميل.

لكن هذه التوقعات تحكمها عوامل عدة من عدم اليقين على صعيد العرض والطلب، إذ إنه من غير مؤكد حتى الآن مسار إنتاج النفط الروسي، ومستقبل تداعيات الحرب الروسية على معدل نمو الاقتصاد العالمي وتعافي الاقتصاد الصيني من جائحة كورونا وما إذا كان الاقتصاد الأميركي سيدخل مرحلة من الركود الاقتصادي وكم سيكون معدل الانكماش الاقتصادي في أوروبا. كما قالت مصادر أميركية الأسبوع الماضي إن هنالك محادثات جارية بين الصين وروسيا على مستوى الحكومات وليس الشركات على شراء صفقات ضخمة من النفط الروسي لملء خزانات الاحتياط الاستراتيجي الصيني. على صعيد الإمدادات البترولية، المؤكد حتى الآن أن هناك نقصاً في الإنتاج النفطي، ولا توجد طاقة نفطية فائضة كافية لدى دول «أوبك+»، رغم التقارير التي تتحدث عن وجود 4 ملايين برميل من الطاقة الفائضة لديها. في هذا الصدد، يشير المسح الصادر منتصف شهر مايو/ أيار الجاري لوكالة «ستاندرد اند بورزغلوبال إنتيليجنس» إلى أن 13 دولة من بين 19 دولة تشكل تحالف «أوبك+» تواجه صعوبة في الوفاء بحصتها الإنتاجية المقررة من قبل المنظومة البترولية.

من جانبها، خفضت وكالة الطاقة الدولية مستوى إنتاج النفط العالمي خلال العام الجاري بنحو 100 ألف برميل يومياً، وذلك على الرغم من أن شركات النفط الصخري الأميركي رفعت إنتاجها بشكل متواصل مستفيدة من فورة الأسعار، وحاجة أوروبا الماسة للإمدادات النفطية لتعويض النفط الروسي في حال إقرارها الحظر النفطي على الطاقة الروسية خلال العام الجاري.

على صعيد الإنتاج الروسي، تقول إدارة معلومات الطاقة الأميركية إن روسيا خفضت إنتاجها من النفط بنحو مليون برميل يومياً في إبريل/ نيسان الماضي بسبب عدم وجود مشترين في الأسواق الغربية. وتواجه شركات النفط الروسية أزمة تخزين لإنتاج النفطي، وبالتالي تفضل إغلاق عمليات الإنتاج على الاستمرار وتكبد أزمات في تصريف الشحنات البترولية والإضطرار لبيعها بأسعار منخفضة جداً. ولكن الوكالة الأميركية ترى أن ارتفاع إنتاج «أوبك +»، خاصة من بعض الدول الخليجية، مثل السعودية والإمارات، من المتوقع أن يعوض الانخفاض في الإنتاج الروسي. في هذا الشأن، تتوقع الوكالة، باستبعادها لإنتاج النفط الروسي المتقلب من سيناريو الإمدادات النفطية، أن يرتفع الإنتاج العالمي من الخامات النفطية بنحو 3,1 ملايين بر ميل يومياً بين مايو/ أيار الجاري وحتى نهاية ديسمبر/ كانون الأول. على صعيد طلب المصافي تقول إدارة معلومات الطاقة الأميركية، إن استهلاك المصافي العالمية تراجع بنحو 1,4 مليون برميل يومياً حتى إبريل/ نيسان الجاري إلى 78 مليون برميل يومياً. لكن من المتوقع أن يشهد معدل الاستهلاك ارتفاعاً خلال الصيف الجاري وحتى نهاية أغسطس/ آب بنحو 4,7 ملايين برميل يومياً، وهي فترة الصيف التي تتزايد فيها الحركة والسياحة العالمية، وبالتالي يرتفع استهلاك المشتقات البترولية، بالنسبة للمخزونات البترولية، تشير بيانات الطاقة الأميركية إلى أن المخزونات العالمية من الخامات النفطية تراجعت بنحو 45 مليون برميل في مارس/ آذار، وهو الذي تلا الغزو الروسي في أوكرانيا، ورفع تبعاً لذلك الذعر العالمي من مستقبل توفر الوقود والغذاء، إذ إن كلاً من الدولتين من كبار المنتجين للمحاصيل الزراعية، كما أن روسيا من كبار المنتجين للطاقة، إذ تنتج نحو 11,2 مليون برميل من النفط، بحسب بيانات العام الماضي 2021 التي سبقت الحرب. وفي مايو/ أيار تراجعت المخزونات البترولية في دول التنمية والتعاون الاقتصادي 29,0. ويشكل التراجع في الاقتصادات العالمية الكبرى البترولية، بالنسبة للمخزونات البترولية، نحو 1,2 مليار برميل يومياً عن مستوياتها في شهر يونيو/ حزيران من عام 2021.

وعلى الرغم من أن العالم يضع آمالاً على بكين في الضخ على حليفتها موسكو لوقف الحرب الروسية على أوكرانيا، فإنّ سيناريوهات نهاية هذه الحرب اللعينة التي فاجأت العالم في وقت بدأت فيه الاقتصادات العالمية الخروج من تداعيات جائحة كورونا، وتبقى المحدد الرئيسي للطاقة، إذ تنتج نحو 11,2 مليون برميل من النفط، بحسب بيانات العام الماضي 2021 التي سبقت الحرب. وفي مايو/ أيار تراجعت المخزونات البترولية في دول التنمية والتعاون الاقتصادي 29,0. ويشكل التراجع في الاقتصادات العالمية الكبرى البترولية، بالنسبة للمخزونات البترولية، تشير بيانات الطاقة الأميركية إلى أن المخزونات العالمية من الخامات النفطية تراجعت بنحو 45 مليون برميل في مارس/ آذار، وهو الذي تلا الغزو الروسي في أوكرانيا، ورفع تبعاً لذلك الذعر العالمي من مستقبل توفر الوقود والغذاء، إذ إن كلاً من الدولتين من كبار المنتجين للمحاصيل الزراعية، كما أن روسيا من كبار المنتجين للطاقة، إذ تنتج نحو 11,2 مليون برميل من النفط، بحسب بيانات العام الماضي 2021 التي سبقت الحرب. وفي مايو/ أيار تراجعت المخزونات البترولية في دول التنمية والتعاون الاقتصادي 29,0. ويشكل التراجع في الاقتصادات العالمية الكبرى البترولية، بالنسبة للمخزونات البترولية، تشير بيانات الطاقة الأميركية إلى أن المخزونات العالمية من الخامات النفطية تراجعت بنحو 45 مليون برميل في مارس/ آذار، وهو الذي تلا الغزو الروسي في أوكرانيا، ورفع تبعاً لذلك الذعر العالمي من مستقبل توفر الوقود والغذاء، إذ إن كلاً من الدولتين من كبار المنتجين للمحاصيل الزراعية، كما أن روسيا من كبار المنتجين للطاقة، إذ تنتج نحو 11,2 مليون برميل من النفط، بحسب بيانات العام الماضي 2021 التي سبقت الحرب. وفي مايو/ أيار تراجعت المخزونات البترولية في دول التنمية والتعاون الاقتصادي 29,0. ويشكل التراجع في الاقتصادات العالمية الكبرى البترولية، بالنسبة للمخزونات البترولية، تشير بيانات الطاقة الأميركية إلى أن المخزونات العالمية من الخامات النفطية تراجعت بنحو 45 مليون برميل في مارس/ آذار، وهو الذي تلا الغزو الروسي في أوكرانيا، ورفع تبعاً لذلك الذعر العالمي من مستقبل توفر الوقود والغذاء، إذ إن كلاً من الدولتين من كبار المنتجين للمحاصيل الزراعية، كما أن روسيا من كبار المنتجين للطاقة، إذ تنتج نحو 11,2 مليون برميل من النفط، بحسب بيانات العام الماضي 2021 التي سبقت الحرب. وفي مايو/ أيار تراجعت المخزونات البترولية في دول التنمية والتعاون الاقتصادي 29,0. ويشكل التراجع في الاقتصادات العالمية الكبرى البترولية، بالنسبة للمخزونات البترولية، تشير بيانات الطاقة الأميركية إلى أن المخزونات العالمية من الخامات النفطية تراجعت بنحو 45 مليون برميل في مارس/ آذار، وهو الذي تلا الغزو الروسي في أوكرانيا، ورفع تبعاً لذلك الذعر العالمي من مستقبل توفر الوقود والغذاء، إذ إن كلاً

أسعار الوقود هاجس رئيسي للمستهلكين خلال الصيف الجاري (Getty)

أوروبا واثقة من الحظر

أكد رئيس المجلس الأوروبي شارل ميشال الأربعاء أنّه لا يزال «واثقًا» في قدرة الاتحاد الأوروبي على التوصل الى اتفاق حول فرض حظر أوروبي على النفط الروسي بحلول موعد جلسة المجلس يوم الاثنين، رغم عرقلة المجر. وقال ميشال أثناء زيارة الى السويد: «ما زلت واثقًا في قدرتنا على حلّ المسألة قبل انعقاد المجلس الأوروبي» الاثنين والثلاثاء في بروكسل. وسبق ان اكدت رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون ديرلاين لشبكة سي ان بي سي الثلاثاء انها «تأمل» في ان يتم التوصل الى اتفاق « خلال ايام.

السوق ستخسر 3,9 ملايين برميل يومياً من النفط الروسي في أسوأ سيناريو

شرودر يتنازل عن مناصب روسية تحت الضغوط

أعلن المستشار الألماني الأسبق غيرهارد شرودر، المقرّب من الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، والذي يتعرّض لانتقادات على وقع الغزو الروسي لأوكرانيا، أنه لن ينضم إلى مجلس الإشراف على شركة غازبروم الروسية العملاقة. وجاء في رسالة مقتضبة نشرها على شبكة لينكد-إن: «رفضت تعييني عضواً في مجلس الإشراف على غازبروم منذ زمن». وأبلغ الشركة أيضاً». وأشار شرودر البالغ 78 عاماً إلى أنّه «تفاجأ» بنشر وسائل إعلام ألمانية مقالات تؤكّد أنّ غازبروم أوكلت إليه رسمياً منصباً يوم الثلاثاء. ويأتي ذلك بعد أربعة أيام على إعلان مجموعة روسنفت النفطية الروسية العملاقة أنّ شرودر سينسحب من مجلس إدارتها. والأسبوع الماضي اتّخذت برلين قرارات تستهدف الزعيم الاشتراكي الديمقراطي السابق الذي كان مستشاراً لألمانيا بين 1998 و2005، ودعا البرلمان الأوروبي في قرار غير ملزم إلى فرض عقوبات عليه. وقرر البوندستاغ (البرلمان الألماني) الخميس تجريد شرودر من امتيازات رسمية يتمتّع بها، بينها تشغيل مكتبه. وصوّت أعضاء البرلمان الأوروبي بأغلبية واسعة لقرار غير ملزم يطالب شرودر بالاستقالة من مناصبه في الشركات الروسية. وينصّ القرار على أنه ينبغي إضافة «الأعضاء الأوروبيين في مجالس إدارة الشركات الروسية الكبرى والسياسيين الذين يواصلون تلقّي الأموال الروسية» إلى قائمة عقوبات الاتحاد الأوروبي.

(فرانس برس)

المستشار شرودر مع الرئيس بوتين في إحدى المناسبات (Getty)

واشنطن تلغي إعفاء مخصصاً لديون روسيا

عازف جديد أمام محافظة المركزي الروسي الفيرا نابيولينا (Getty)

قررت الولايات المتحدة إلغاء الإعفاء الذي يتيح لروسيا سداد ديونها الخارجية بالدولار، وفق ما أعلنت وزارة الخزانة، في قرار من شأنه أن يسرّع تخلّف موسكو عن سداد مستحقاتها. وبذلك يُلغى الإعفاء من العقوبات المالية الصارمة التي فُرضت على موسكو إثر غزوها أوكرانيا في 24 فبراير/شباط، قبل يومين من موعد سداد الاستحقاق المقبل. والاستحقاق المقبل في برنامج سداد الديون الروسية موعده غدا 27 مايو/أيار وقيمته 100 مليون يورو. وهذا المبلغ هو قيمة فائدة تستحقّ على إصدارين، أحدهما يجبر روسيا على أن تسدّد المبلغ بالدولار أو اليورو أو الجنيه الاسترليني أو الفرنك السويسري، أما الثاني فيمكنها سداده بالروبل. والإعفاء ساري منذ بدء الدول الغربية فرض عقوبات على روسيا على خلفية غزو أوكرانيا، وهو كان قد مكّن موسكو من تجنّب التخلّف عن السداد. والأسبوع الماضي قالت وزيرة الخزانة الأميركية جانيت يلين إن واشنطن كانت قد اتّخذت القرار من أجل «توفير مهلة زمنية لإجراء تحويلات منتظمة، ومن أجل تمكين المستثمرين من بيع الأوراق المالية». وتبلغ قيمة الدين الخارجي لروسيا، وفقاً لوزارة المالية الروسية، ما يقرب من 4500 إلى 4700 مليار روبل (حوالي خمسين مليار يورو بسعر الصرف الحالي)، أي 20% من إجمالي الدين العام للبلاد.

(فرانس برس)

روسيا تعلن عن بدء سداد ديونها بالروبل

موسكو ـ **رامي القليوبي**

أعلن رئيس مجلس الدوما (النواب) الروسي، فياتشيسلاف فولودين، الأربعاء، أن روسيا ستبدأ بسداد أقساط ديونها الخارجية بعملتها الروبل بعد عزوف الولايات المتحدة عن تمديد ترخيص دفع خدمة الدين الخارجي الروسي بالدولار. وكتب فولودين على قناته على «تيليغرام»: «أعلنت وزارة الخزانة الأميركية أنها لن تمدد ترخيص خدمة الدين الخارجي الروسي. بذلك تسعى واشنطن لخلق مشكلات لروسيا، لكنّ بلادنا لديها حل». وأضاف: «أولاً، الموارد المالية للدفع كافة متوفرة. ثانياً، سندفع بالروبل. هذا خيار أميركي مدروس، وهي نفسها منعت الدفعات بالدولار. عزز الروبل مواقعه بشكل كبير اليوم (أمس) ومن هذه الجهة، تكونت ظروف جيدة بالنسبة إلينا في السوق».

وتعليقاً على وضع الديون الروسية المستحقة للغرب، يعتبر الخبير الاقتصادي الكسندر زوتين أنّ روسيا لا يحق لها سداد الديون بالروبل فحسب، بل التوقف عن سدادها أصلاً للدول التي جمدت أصول مصرفها المركزي بقيمة إجمالية تزيد عن 300 مليار دولار. ويقول زوتين الذي عمل سابقاً نائباً لرئيس قسم التحليل في وزارة التنمية الاقتصادية الروسية، في حديث لـ«العربي الجديد»: «يتعين على روسيا اتباع سياسة المعاملة بالمثل. هناك عدد من الدول قامت بتجميد الاحتياطات الروسية من الذهب والعملات الصعبة، أي أعلنت فعلياً تعثراً عن الوفاء بالتزاماتها أمام روسيا». ويضيف أنه «كان من المنطقي أن تعلق روسيا الوفاء بالتزاماتها أمام الدول غير الصديقة، أي أن تعلن فعلياً تعثراً عكسياً مع الوفاء الكامل بالالتزامات أمام المقيمين والأجانب من الدول الصديقة، بما فيها الدول العربية والصين والهند وغيرها». ويقلل زوتين من أهمية المخاوف من إعلان إفلاس روسيا، مؤكداً: «يجب ألا نخاف من مصطلح الإفلاس في حد ذاته، لأنه قد حدث بحق روسيا، فستكون أعمالها هي مجرد الرد بالمثل. للأسف، تواصل وزارة المالية سداد دفعات السندات الحكومية أمام الدول غير الصديقة. يجب الكف عن ذلك، لأنه لا يتضمن أي منطق سوى مص دماء الاقتصاد المنهك أصلاً لصالح الغرب».

وفي ذات السياق، يتابع: «لم تعد أي أعمال غربية من جهة خفض التصنيف الائتماني لروسيا ملحة، لأن الغرب لم يلتزم بحقوق الملكية وسرق الاحتياطات الروسية. لم يعد هناك مجال للحديث عن أي مناخ استثماري في هذا الوضع».

ومن اللافت أن الرفض الأميركي لتمديد ترخيص خدمة الديون الروسية يتزامن مع اقتراب موعد سداد دفعة جديدة للسندات الأوروبية الروسية يوم بعد غد الجمعة.

تعافي العملة الروسية أمام الدولار (Getty)

الرؤية

الانتخابات العربية والاقتصاد

جواد العناني

أجريت الانتخابات اللبنانية يوم ذكرى النكبة الفلسطينية، أو الأحد الموافق 15 مايو/أيار من هذا العام 2022. وبعد عراكات وصراعات وتحدّيات، خرجت النتائج على لسان وزير الداخلية، لتقول إن كتلة حزب الله فقدت الأغلبية في البرلمان اللبناني الجديد.

وقد فوجئ اللبنانيون بثلاثة أمور: الأول، بروز النواب المستقلين الجدد والراغبين في تغيير نمط الحكم، وهؤلاء، هم فئة الشباب الذين حصلوا على 12 مقعداً من أصل 128.

والمفاجأة الثانية فوز حركة القوات اللبنانية وحصولها على 20 مقعداً. ولهذا، من المنتظر أن يضغط سمير جَعْجع على الجهات المختلفة، لكي يصوّت له البرلمان الجديد رئيساً للبنان، أو على الأرجح لأحد أنصاره.

والمفاجأة الثالثة، تحليل الأثر الذي خَلَّفه قرار قيادة تيار المستقبل مقاطعة هذه الانتخابات، علماً أن اثنين من المنتمين له خرجا عن ذلك القرار، ورشّحا نفسيهما، فخسر أحدهما في الجنوب، وفاز الآخر في منطقة الشمال.

والسؤال هنا: هل ستنتهي هذه الانتخابات بما انطوت عليه من نتائج إلى تشكيل حكومة لبنانية تقنع الأطراف الإقليمية ذات العلاقة، والأطراف الدولية، بأن لبنان جاهز للبدء بالتحرّك نحو إصلاح البنى التحتية، وفتح باب السياحة والحركة التجارية، والتصدّي لمشكلة الغلاء ونقص المواد الأساسية، وحل مشكلة الطاقة والكهرباء، والبدء بإعادة جدولة الديون الخارجية على المدين، المتوسط والطويل؟

أسئلة كلها برسم الإجابة. وعلى الأطراف التي قد لا تعجبها النتائج التي أسفرت عنها الانتخابات أن تبدأ في التحرّك بحسن نية، لكي تمكّن لبنان واللبنانيين من قلع الأشواك بأيديهم، والسير نحو الإصلاح بثقة.

وفي ليبيا، تشكلت حكومة سعت إلى أن تدخل مدينة طرابلس العاصمة بالقوة، وبمساندة قوية من خليفة حفتر. ولكن هذه الحكومة، برئاسة فتحي باشاغا، وقواتها المساندة لها، جوبهت بمقاومة قوية من رئيس الوزراء المعترف به دولياً، عبد الحميد الدبيبة، ولذلك انسحبت قوات حكومة باشاغا إلى مدينة سرت الواقعة على البحر المتوسط في المنتصف تقريباً بين طرابلس وبنغازي.

وقد أصرّ باشاغا على الاحتفاظ بمنصبه رئيس وزراء، على الرغم من أنه لا يحظى، حتى اللحظة، بالشرعية الدولية.

وإذا استمر حال الانقسام في ليبيا، فإن «سيناريو» انقسام الدولة إلى دولتين يصبح وارداً، ولو نظرياً، في ظل المعطيات القائمة حالياً، فإن ليبيا لن تتمكّن، في المدى المنظور، من ترتيب بيتها الداخلي، وإعادة تحريك الدولاب الاقتصادي، وطمأنة المستثمرين بأن البلد مستقرٌ إلى القدر الذي يغري المستثمرين الليبيين والعرب والأجانب بالمخاطرة بأموالهم فيها. ولكن احتمالات التقسيم، والتقاتل على الحدود في ليبيا، أصبحت واردة. وقد يفتح هذا الأمر فرصةً لدولة مثل مصر، لكي تجد لها منفذاً قوياً للتعامل مع الجزء الشرقي من ليبيا، والذي يربطها بحدودٍ طويلةٍ مع مصر والسودان.

وقد جرت انتخابات في العراق، وخرجت منها قائمة مقتدى الصدر بأكثرية. وبعد لأيٍ تمكن البرلمان العراقي من انتخاب رئيس له من سنّة الأنبار، محمد الحلبوسي، الذي كان يرأس المجلس قبل الانتخابات.

أما رئيس الجمهورية، فقد فشل المجلس في انتخابه بعد محاولتين بسبب فقدان النصاب. وما زال انتخاب رئيس الوزراء يراوح مكانه، منذ إجراء الانتخابات في شهر أكتوبر/تشرين الأول من العام الماضي 2021. ولذلك، أعلى منصبين في العراق، رئيس الجمهورية (رغم محدودية صلاحياته) ورئيس الوزراء، يحتلهما شخصان انتقاليان يطمحان إلى أن يجدّد لهما. ولكن لا يبدو أن في الأفق حلاً محتملاً في القريب العاجل. ولهذا، يبقى الوضع الاقتصادي في العراق يراوح مكانه.

وفي يوم 17 من شهر مايو/أيار، ألقى مقتدى الصدر خطاباً حامياً في كربلاء، هدّد فيه الأطراف الأخرى المعارضة بضرورة التحرّك لتشكيل الحكومة، واستكمال المناصب الدستورية حتى تتمكّن آليات الدولة من العمل بتركيز وكفاءة على حل المشكلات الاقتصادية الاجتماعية المتصاعدة في حدّتها، والتي تضرّ بالفقراء والأقل حظاً، والذين يمثلون غالبية من صوّتوا لمقتدى الصدر الذي ضاق ذرعاً بالأمور، وهدّد بالعودة إلى الاحتجاج في الشارع.

وهناك دول داخلة في معركة الإصلاح السياسي، فقد أقرّ الأردن التشريعات الناظمة والتعديلات الدستورية المطلوبة. وينتظر الآن مقترحات الورشة الاقتصادية، حتى يرى ما أسفرت عنه. ولكن الأردن يشهد تحرّكاً واضحاً ومدعوماً لزيادة الاستثمار وتحريك عجلة الاقتصاد. وعلى كثرة النقاش والجدل، تتحرك الأمور نحو الأحسن بالتدريج.

أما السودان، فما تزال المعركة دائرة بشكل معلن وخفي بين الأحزاب والحكومة العسكرية. والمشكلة هناك أن الجيش لم يقنع الحركات الشعبية والمنظمات غير الحكومية في السودان بأنه جادّ في العودة إلى حياة سياسية مدنية بعد عدد من السنوات. ويخشى المحتجّون أن هذه حيلة لشراء الوقت. آن الأوان أن تُزال فجوة الثقة، حتى يتحرّك السودان لحل المشكلات المتفاقمة في المجالات الاقتصادية والمالية والاجتماعية.

وتونس تمر كذلك بمرحلة انتقالية صعبة. وقد فقد الرئيس التونسي المنتخب، قيس سعيّد، بعضاً من ألقه الذي ظهر به في بدايات حكمه. وهو الآن يخوض معارك مع الإسلاميين، وحتى مع المؤمنين بعلمانية الدولة من أتباع الرئيس الأسبق الحبيب بورقيبة. ولكن الوضع الاقتصادي التونسي الذي كان يقدّم مثالاً ناصعاً عن دولةٍ غير نفطية، بحاجة الآن إلى الاسترجاع، حتى لا تبقى الصراعات السياسية كاشفةً لمزيد من الهشاشة الاقتصادية.

المفروض أن الديمقراطية والانتخابات تحسم الأمور لصالح الأغلبية، وأن يعود العسكر إلى ثكناتهم، وأن يدير البلاد أناسٌ قادرون منتخبون.

وفي رأيي أن هذا المعركة بين إلحاح الأزمات الاقتصادية والاصطدام الاجتماعي حول من يحكم قبل أن يحين دَورُهُ، سوف تكون قاصمة للظهر، إذا لم تصل إلى معادلات حكمٍ مرضيةٍ للجميع.